

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين
الشركة الوطنية للتجارة والتمويل ش.م.ك. (مقللة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة الشركة الوطنية للتجارة والتمويل ش.م.ك. (مقللة) ("الشركة الأم") وشركتها التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية اليامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي وتفاقتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخليات المهنية للمحاسبين المبانيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخليات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخليات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لكل خالية من الأخطاء المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المالية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المالية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين
الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك. (مغلقة) (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تمة)
جزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولي، اتخذنا أحكاماً مبنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المالية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقييم أساس يمكننا من إثبات رأينا أن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فيم آلات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستثمارية المحاسبية والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًّا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند تنتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقيف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستثمارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بالسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق اليائمة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين
الشركة الوطنية للتجارة والتمويل ش.م.ك. (مقلة) (تنمية)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا أيضاً أن الشركة الأم تحفظ بدقائق محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متتفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرافية ولائحته التنفيذية أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقب الحسابات رقم 68 فئة A
من العيّان والعصيمي وشركاه
عضو في إرنست ويتون
الكويت

العيان والعصيمي وشركاه

14 مارس 2017
الكويت

الشركة الوطنية للإيجاره والتمويل ش.م.ك. (مقلة) وشركتها التابعة

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 دينار كويتي	2016 دينار كويتي	إيضاحات	
			الإيرادات
1,059,704	1,092,685	5	إيرادات تمويل إسلامي
695	15,449		إيرادات وكالة
158,896	428,162		أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
139,834	22,829	9	أرباح غير محققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(24,621)	(1,281,895)	14	خسائر غير محققة من إعادة تقدير عقارات استثمارية
			خسائر محققة من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(1,044)		إيرادات تأجير
3,014,958	3,127,649		إيرادات توزيعات أرباح
12,759	20,724		إيرادات عمولات
328,400	374,171		أرباح من تسوية مديني تمويل إسلامي
-	2,251,869	11	أرباح من تسوية دائني وكالة
3,196,947	-		إيرادات أخرى
14,284	16,992		
7,901,856	6,067,591		
			المصروفات
851,932	765,511		مصروفات عمومية وإدارية
517,481	534,672		تكلفة موظفين
1,051,652	1,091,349		تكاليف تمويل
716,022	1,018,055	6	مخصص خسائر انتمان
81,514	38,698	12	مخصص موجودات أخرى
(950,000)	-	12	عكس مخصص موجودات أخرى انتفت الحاجة إليه
4,275,997	1,066,340	13	خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
41,191	26,143		حصة في نتائج شركة زميلة
168,629	247,460		مصروف تأجير
6,754,418	4,788,228		
1,147,438	1,279,363		ربح السنة قبل حصة الزكاة
(10,863)	(13,138)		زكاة
1,136,575	1,266,225		ربح السنة
			الخاص به:
1,134,382	1,265,181		مساهمي الشركة الأم
2,193	1,044		الحصص غير المسيطرة
1,136,575	1,266,225		
فلس 2.27	فلس 2.53	7	ربحية السهم الأساسية والمختلفة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 دينار كويتي	2016 دينار كويتي	ايضاح	
<u>1,136,575</u>	<u>1,266,225</u>		ربح السنة
			إيرادات/ (خسائر) شاملة أخرى
			بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع.
(4,150,621)	(715,410)		خسائر غير محققة من موجودات مالية متاحة للبيع
(158,896)	(428,162)		أرباح محققة معاد إدراجها في بيان الدخل المجمع من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
4,275,997	1,066,340	13	المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
<u>(33,520)</u>	<u>(77,232)</u>		خسائر شاملة أخرى للسنة
<u>1,103,055</u>	<u>1,188,993</u>		اجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
1,100,862	1,187,949		الخاص بـ:
2,193	1,044		مساهمي الشركة الأم
<u>1,103,055</u>	<u>1,188,993</u>		ال控股 غير المسيطرة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك. (مقلة) وشركاتها التابعة

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2016

2015 دينار كويتي	2016 دينار كويتي	إيضاحات	
1,259,459	2,293,004	8	الموجودات
2,827,037	8,933,065	9	أرصدة لدى البنك ونقد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,172,919	218,138	10	دينبو وكالة
10,376,261	9,374,680	11	دينبو تمويل إسلامي
3,373,727	1,929,694	12	موجودات أخرى
5,790,371	4,612,613	13	موجودات مالية متاحة للبيع
38,809	12,666		استثمار في شركة زميلة
38,041,898	37,010,003	14	عقارات استثمارية
99,607	310,093		آلات ومعدات وسيارات
62,980,088	64,693,956		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
1,078,134	1,105,582	15	مطلوبات أخرى
22,811,749	23,309,176	16	دائنون مراقبة ووكالة
23,889,883	24,414,758		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
50,000,000	50,000,000	17	رأس المال
774,776	774,776	18	احتياطي قانوني
1,249,776	1,249,776	19	احتياطي اختياري
77,232	-		احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
(13,014,522)	(11,749,341)		خسائر متراكمة
39,087,262	40,275,211		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
2,943	3,987		الحصص غير المسيطرة
39,090,205	40,279,198		إجمالي حقوق الملكية
62,980,088	64,693,956		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

عبده جمعه البسيوني
نائب رئيس مجلس الإدارة

جابر أحمد حسين غصنفر
رئيس مجلس الإدارة